

العقيد مسلّم: الدروس النظرية لا تكفي إستعداد دائم لمواجهة أصحاب القدرات

لا يكفي عند مواجهة موجات نشر الاخبار الكاذبة والمضللة الهادفة الى بث الكراهية والعنصرية والحقد بين المواطنين بما يسيء الى الافراد والمؤسسات، الوقوف عند الدروس النظرية. فما يقود الى الوهن لدى المجتمعات والشعوب واضعاف الشعور الوطني والانقياد الى الفتنة، يحتاج الى قيام مؤسسات تتولى الرصد وملاحقة المرتكبين ومعاقبتهم والحد من مخاطر اعمالهم



رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي العقيد جوزف مسلم.

اي من هذه الحالات، يتعاطى المكتب معها من باب اختصاصه، وتتخذ الاجراءات كافة بناء على اشارة القضاء المختص وبالتنسيق معه، استنادا الى القوانين اللبنانية المرعية الاجراء التي تحكم التعاطي مع الشكاوى التي يتقدم بها المدعون المتضررون ان مباشرة لدينا، او عبر التكاليف التي يمكن ان تردنا من النيابة العامة المختصة عندما ترفع القضية امامها.

■ ما هي الاليات المعتمدة لبت الشكاوى امامكم، وهل من مهل محددة تتحكم بكيفية الإبلاغ عنها وما هي المراحل التي تسلكها الى النهاية المطلوبة؟

□ يتم تقديم شكاوى من المدعي لدى النيابة العامة المختصة التي تحيلها على مكتبنا لاجراء التحقيق اللازم ومخابرتها بالنتيجة، حيث يتم تنظيم محضر الاستماع الى المدعين او وكلائهم

واخذ الادلة التي في حوزتهم واجراء التعقبات التقنية اللازمة بغية التوصل الى نتيجة ايجابية. في نهاية هذا المسار يختم المحضر بناء على اشارة القضاء المختص ويعاد الملف الى مرجعه. هناك تحقيقات يمكن ان تكون سهلة، فتؤدي المعطيات المتوفرة في الدعوى او في اثناء التحقيق الى اكتشاف الفاعلين فيها بسرعة نظرا الى توفر ادلة تساعد في ذلك، خصوصا عندما تكون هوية المدعى عليهم شبه معروفة. في المقابل، هناك دعاوى صعبة ومعقدة قد لا تسمح التحقيقات الاولية بالوصول الى ما نريده بالسهولة المحتملة. هذا الامر يؤدي الى اللجوء الى عمليات استقصاء وتحريات لا يمكن تقدير ما تحتاجه من وقت، وهي عملية تبقى نهاياتها رهنا بجمع الادلة التي قد تحتاج احيانا الى تعقبات تقنية وفنية من اجل التوصل الى معرفة هوية المعتدي وتحديد المسؤوليات.

■ هل من فوارق او تصنيف في التعاطي بين متضرر وآخر، هل من احصاءات؟

□ بداية لا بد من القول انه ليس هناك من حالات متجانسة او متشابهة، وكل حالة مما نشهد عليه تحكي عن نفسها، لها اسباب قادت اليها. بالتأكيد، لا معايير مختلفة من جانبنا غير تلك التي تفرضها الحالة موضوع الشكاوى. هذه الامور تقاس تارة بالنسبة الى نوع الجرم وما تسبب به، وطورا الظروف النفسية او المادية التي افرزتها. هذا ما يفرض علينا الاخذ في الاعتبار كل هذه المعطيات، والتحرك بسرعة لاتخاذ الاجراءات المناسبة المؤدية الى رفع او وضع حد للضرر، خصوصا في جرائم الابتزاز الجنسي. بالنسبة الى عملية احصاء الحالات التي نعالجها، يمكن القول انها في تزايد مستمر ومطرّد من عام الى آخر. في الجدول المرفق بهذه المقابلة ما يكشف عن تصنيفها ومدى تطورها، مع الاشارة الى انها لقيت جميعها ما تستحقه من عناية بكل ما يحيط بها، توصلا الى بنها واستعادة ما لاصحاب الشكاوى من حقوق.

■ اي من الوسائل هي الانجع لحماية المجتمع من هذه الظواهر الخطيرة والتخفيف من انعكاساتها على الفرد والمجتمع؟

□ المساحة الكونية لوسائل التواصل الاجتماعي حيث ترتكب هذه الجرائم تحول دون الرقابة الشاملة وفي شكل كامل. لا جيش الكتروني لدينا لمواجهة حملات التضليل التي تصل اليها من مصادر مختلفة، فنخضعها على الفور لعملية بحث بواسطة برامج الكترونية لرصدها وتقدير مخاطرها،

والحد من انتشارها والتخفيف من نتائجها السلبية وان توفرت المساعدة من المواطنين تكون العملية اسهل بكثير للحد من انتشارها ومضارها. نحن نواجه حالات طارئة احيانا يمكن السيطرة عليها بسهولة وبوسائل تقنية وتكنولوجية متطورة، لاسيما عندما يسعى البعض مثلا الى استغلال صورة او فيلم قصير او تسجيل صوتي من دولة او حدث ارهابي معين ويحاولون اسقاطها على الواقع اللبناني في لحظة ارتكاب المخالفة او الجريمة، وهو امر تمكنا من مواجهته عبر كشف مصدرها الحقيقي. فقد استغلت صور من احداث سوريا والعراق مثلا ومن ازمات اخرى بعيدة من لبنان وسعى مطلقها الى ربطها بحدث وهمي في لبنان، وهو ما تمكنا من وقف مفاعله بما استطعنا من امكانات، وبقي الامر رهن تجاوب المواطنين مع الحقيقة التي نكشفها لمنع اي تفاعلات قد تقود الى الاسوأ. لم نتوقف عند وسائل المعالجة التقنية والتكنولوجية، بل نظمنا حملات توعية شاملة لهيئة المواطنين وتعريفهم بوسائل المواجهة. من هنا نصحنا، وما زلنا، بأن يعتمد من يتلقى اي فيلم او صورة خطيرة او تسجيل صوتي الى رده الى مصدره، ففي حال تمت هذه الدورة بكاملها يمكننا ان نصل الى مطلقها ومنبعها الاساسي ومحاسبته.

■ ما هي النماذج الاكثر خطورة على امن الفرد والمجتمع من تلك التي نفذها المكتب على سبيل المثال لا الحصر؟

□ ثمة فوارق كبرى بين انواع الجرائم المرتكبة، فمند انشاء المكتب تنوعت المخالفات وتطورت

متسلسل	نوع الجرم	2017	2018	2019	2020	حتى 10/13 2021
1	ابتزاز	238	509	645	769	661
2	قدح وذم وتشهير	218	619	716	640	524
3	انتحال صفة واساءة سمعة	80	117	109	132	74
4	قرصنة وسرقة وتعد على بريد الكتروني	176	114	51	67	53

جدول بمخالفات تصنف افعالا جرمية يلاحقها مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية.

بفعل التطور التكنولوجي. يمكن القول ان الجرائم الالكترونية تزايدت نتيجة تكاثر المنصات والحسابات الشخصية وزيادة عدد المتابعين لها. من اخطرها تلك التي تطاول القاصرات والقاصرين من شبانا وشاباتنا. متابعتنا كشفت عن وجود مجرمين اكفيا يستطيعون استدراج هذا الجيل الى حيث يريدون عبر استغلال ثغر ونقاط ضعف بخدع بصرية او نفسية وعاطفية، وبطرق واساليب متعددة تؤكد امتلاكهم قدرات خارقة احيانا تقود الى التلاعب بالمشاعر. وهو ما نبهنا منه في حملات التوعية بالتعاون مع ادارات العديد من المدارس والمؤسسات التربوية توصلا الى مرحلة محو الامية الالكترونية، واقناع المستهدفين بعدم الخضوع للابتزاز، واهمية الإبلاغ الفوري بكل جرأة عن اي محاولة من هذا النوع مما يقطع الطريق على التمادي في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

■ ما هي القوانين المعتمدة، وهل هي كافية وهل ترى حاجة الى المزيد منها؟

□ يتم الاستناد في التحقيقات التي تجري في مكتبنا الى قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية والقانون رقم 81 / 2018 المتعلق بالمعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي. وهو قانون صدر خلال العام 2018. اذا اردنا مواكبة التقدم المحقق والتماشي مع حجم التطورات التكنولوجية وشكلها. عليه، ارى انه من المستحسن ان نعيد النظر في الكثير منها بغية تعديلها وتطويرها، خصوصا القانون الاخير ليتناسب مع حجم هذه التطورات وما فرضته من تحديات نتلمس المزيد منها يوميا وبطريقة متشعبة وواسعة من دون افاق محددة.

■ هل من آلية عمل لمتابعة شكاوى المعرضين للاعتداء وكيفية التثبت من تنفيذها؟

□ كل الشكاوى والتكاليف التي ترد الى مكتبنا بناء على اشارة القضاء المختص يتم تسجيلها على السجل الوارد، وتعطى رقما لمحضرها قبل ان تأخذ مسارها من تحقيق واستماع افادات وجمع ادلة وتوقيفات مع ما يواكبها من مواجهة المتهم بالادلة والقرائن الموجودة لدينا. عند توقيف الفاعل او المشتبه به يحال فوراً على المرجح القضائي المختص لاصدار الحكم المناسب في حقه.